

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث

@ 80 @ مغفل كثير الخطأ . وبالشذوذ ما يرويه الثقة مخالفاً لرواية الناس . وبالعلة ما فيه أسباب خفية قاذحة ، فخرج الشاذ والمعلل . وسيأتي بيان هذه المخرجات كلها إن شاء الله تعالى . * * * .

3 - بيان الصحيح لذاته الصحيح لغيره .

أعلم : (أن ما عرفناه أولاً هو الصحيح لذاته ، لكونه اشتمل من صفات القبول على أعلاها ؛ وأما الصحيح لغيره ، فهو ما صحح لأمر أجنبي عنه ، إذ لم يشتمل عن صفات القبول على أعلاها ؛ كالحسن ؛ فإنه إذا روى من غير وجه ، أرتقى بما عضده من درجة الحسن إلى منزلة الصحة . وكذا ما أعتضد بتلقى العلماء له بالقبول ، فإنه يحكم له بالصحة ، وإن لم يكن له إسناد صحيح) . وكذا ما وافق آية من كتاب تعالى أو بعض أصول الشريعة . . قال ابن الحصار : (قد يعلم الفقيه صحة الحديث ، إذا لم يكن في سنده كذاب ، بموافقة آية من كتاب الله ، أو بعض أصول الشريعة ، فيحمله ذلك على قبول والعمل) . .

4 - تفاوت رتب الصحيح .

تفاوت رتب الصحيح بسبب تفاوت الأوصاف المقتضية للتححيح في القوة ، فإنها لما كانت مفيدة لغلبة الظن الذي عليه مدار الصحة اقتضت أن يكون لها درجات بعضها فوق بعض ، بحسب الأمور المقوية ؛ وإذا كان كذلك فما يكون رواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط ، وسائر الصفات التي توجب الترجيح ، كان أصح مما دونه ، فمن المرتبة العليا في ذلك ، ما أطلق عليه بعض الأئمة أنه أصح الأسانيد ، كالزهري عن سالم بن عبد الله ابن عمر عن أبيه ، وكمحمد بن سيرين عن عبيدة بن عمر والسلما نبي عن علي ، وكإبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود ، وكمالك عن نافع عن ابن عمر ، وهذا قول البخاري . .

قال الإمام أبو منصور التميمي : (فعلى هذا ، أجل الأسانيد : الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر لإجماع ؛ على أن أجل الرواة عن مالك ، الشافعي ؛ وعليه فأجلها رواية